سمو الشيخ أحمد العبدالله رئيس مجلس الوزراء مترئساً الاجتماع

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف ود.أحمد العوضي ود.نورة المشعان

مجلس الوزراء أقرّ قانون تنظيم العمل بقطاع التجارة الرقمية

شريدة المعوشرجي وعبدالرحمن المطيري والشيخ عبدالله العلي

م.سيد جلال الطبطبائي ود.نادر الجلال وعبداللطيف المشاري ود.أمثال الحويلة

تكليف جميع الجهات بالتعاون مع لجنة متابعة قضايا المال العام بهدف تحقيق نتائج ملموسة لاسترداد الأموال العامة

تشديد الرقابة بشأن عدم صرف المواد التموينية المدعومة إلا لمستحقيها من المواطنين لمكافحة تهريبها إلى الخارج

كونا: عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي في قصر بيان برئاسة سمو الشيخ أحمد العبدالله رئيس مجلس الوزراء.

وبعد الاجتماع صرح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء شريدة المعوشرجي بما يلي:

أحاط سمو الشيخ أحمد العبدالله رئيس مجلس الوزراء في مستهل الاجتماع مجلس الوزراء علما بنتائج جلسة المباحثات الرسمية التي عقدها سموه مع رئيس وزراء جمهورية قيتنام الاشتراكية فام مينه تشينه والوفد المرافق له، والتي تم خلالها بحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية المتطورة وأطر توسيع آفاق التعاون بين دولة الكويت وجمهورية قيتنام الاشتراكية في مختلف المجالات بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين والبلدين الصديقين، إضافة إلى تأكيد حرص الجانبين على أهمية الارتقاء بمستوى العلاقات الثنائية الإستراتيجية لتتضمن نطاقات جديدة من التعاون الشامل والمنتظم، كما تبادل الجانبان الرؤى ووجهات النظر حول عدد من الملفات والقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، كما أحاط سموه مجلس الوزراء علما بتوقيع حكومتي دولة الكويت وجمهورية قيتنام الاشتراكية بروتوكول تعديل اتفاقية الإعفاء من التأشيرات لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والرسمية، إضافة إلى توقيع مذكرة تفاهم بين معهد سعود الناصر الصباح الدبلوماسي التابع لوزارة خارجية دولة الكويت والأكاديمية الدبلوماسية القيتنامية التابعة لوزارة خارجية جمهورية قيتنام الاشتراكية.

من جانب آخر، أحاط النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف مجلس الوزراء علما بنتائج أعمال الاجتماع الـ 42 لوزراء الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي عقد في دولة الكويت يوم الأربعاء الماضي، وترأسه النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ورئيس الدورة الحالية لوزراء الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الشيخ فهد اليوسف، وبحضور وزراء داخلية ورؤساء وفود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تم خلال الاجتماع بحث مسيرة التعاون والتكامل الأمني الخليجي وآليات التنسيق والإجراءات الأمنية المتخذة في مجال مكافحة الجرائم المنظمة والجرائم الإلكترونية، بما يعزز إرساء أمن واستقرار دول المجلس ويخدم مواطنيه والمقيمين فيه، كما بحث الاجتماع استثمار التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في تعزيز القدرات الأمنية وتطوير آليات العمل الميداني، إضافة إلى مناقشة إقامة ورشة الإستراتيجية الخليجية لمكافحة التطرف 2026 ومبادرة مؤتمر الأمن الخليجي 2027، والتحضير للمرحلة الأولى لمشروع النقطة الواحدة للسفر جوا بين دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة ومملكة البحرين الشقيقة.

وفي إطار حرص مجلس الوزراء على متابعة قضايا المال العام، فقد استمع مجلس الوزراء إلى شرح قدمه وزير العدل ورئيس لجنة متابعة قضايا المال العام المستشار ناصر السميط حول التقرير الثاني (أكتوبر لسنة 2025) للجنة متابعة قضايا المال العام والذي تضمن إحصائية بعدد قضايا الاعتداء على الأموال العامة والجهات التي لديها قضايا متعلقة بالأموال العامة وردود الجهات عن هذه القضايا والإجراءات المتخذة وفقا للقانون رقم 1 لسنة 1993 في شأن حماية المال العام وما آلت إليه تلك القضايا أمام جهات الاختصاص.

وقرر مجلس الوزراء تكليف جميع الجهات بالتعاون مع لجنة متابعة قضايا المال العام بهدف دعم جهود اللجنة ومتابعتها الدقيقة والمستمرة لقضايا المال العام المعروضة أمام الجهات القضائية بهدف تحقيق نتائج ملموسة لاسترداد الأموال العامة.

من جهة أخرى، وافق مجلس الوزراء على مشروع مرسوم بقانون بتنظيم العمل بقطاع التجارة الرقمية والذي يعتبر خطوة مهمة في تحديث البنية التشريعية لدولة الكويت، إذ يؤسس لإطار قانوني متكامل ينظم قطاع التجارة الرقمية ويحقق التوازن بين الحرية الاقتصادية والضبط التنظيمي بما يعزز مكانة الدولة في محيطها الإقليمي والدولي كبيئة جاذبة للاقتصاد الرقمي والاستثمار التقني ويحقق التنمية المستدامة، لذلك جاء مشروع مرسوم بقانون سالف الذكر في إطار سعي الدولة إلى مواكبة التطورات المتسارعة في مجال الاقتصاد الرقمي وما أفرزه من أنشطة تجارية وخدمات إلكترونية متنامية باتت تمثل أحد ركائز الاقتصاد الوطني وتستوجب تنظيما قانونيا حديثا يواكب التحول العالمي نحو التجارة الرقمية ويكفل تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار من جهة وحماية المستهلك وضمان الشفافية والعدالة في المعاملات من جهة أخرى. وانطلاقا من ذلك، أعد هذا المشروع مرسوم بقانون ليكون الإطار التشريعي المنظم لقطاع التجارة الرقمية في دولة الكويت وليضع القواعد الأساسية التي تحكم الممارسات التجارية عبر الوسائل التقنية بما يعزز الثقة في التعاملات الرقمية ويخلق بيئة آمنة ومنافسة تشجع الاستثمار والابتكار، وقد تضمن مشروع مرسوم بقانون المشار إليه خمسة وأربعين مادة موزعة على عشرة فصول تناولت أحكاما متكاملة تغطي الجوانب التنظيمية والإجرائية والرقابية والعقابية المرتبطة بالتجارة الرقمية. وقرر مجلس الوزراء رفع مشروع مرسوم بقانون بتنظيم العمل بقطاع التجارة الرقمية إلى صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد.

وحرصا من مجلس الوزراء على تفعيل القانون وقرار مجلس الوزراء والقرارات الوزارية بشأن منع تصدير وبيع المواد التموينية المدعومة ومنحها فقط للمستحقين الكويتيين، قرر مجلس الوزراء تكليف الجهات الحكومية المعنية بتشديد الرقابة بشأن عدم صرف المواد التموينية المدعومة إلا لمستحقيها من المواطنين وتنسيق الجهود بين جميع الجهات الحكومية لمكافحة تهريب المواد التموينية المدعومة خارج البلاد وعدم السماح بخروجها عبر منافذ دولة الكويت البرية والبحرية والجوية، وذلك تطبيقا للقانون ولقرار مجلس الوزراء والقرارات الوزارية بهذا الشأن وحفاظا على المال العام.

ووجه مجلس الوزراء وزارة التجارة والصناعة والإدارة العامة للجمارك والهيئة العامة للاستثمار (الشركة الكويتية للتموين) والجهات الحكومية ذات الصلة بضرورة اتخاذ كل الإجراءات القانونية اللازمة بحق كل من يخالف القانون وقرار مجلس الوزراء والقرارات الوزارية الخاصة بهذا الشأن.

من جانب آخر، اطلع مجلس الوزراء على محضر اجتماع اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية والتي تضمنت عدة بنود، أبرزها تقرير هيئة تشجيع الاستثمار المباشر حول آخر المستجدات والتطورات المتعلقة بمشروع تنفيذ وتشغيل وإدارة وصيانة منطقة العبدلي الاقتصادية، إضافة إلى التقرير السنوي العاشر لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر المتضمن الإحصائية الخاصة بنشاط الهيئة ومشروعاتها.

واستعرض مجلس الوزراء عددا من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال وقرر الموافقة عليها، كما قرر إحالة عدد منها إلى اللجان الوزارية المختصة لدراستها وإعداد تقارير بشأنها لاستكمال الإجراءات الخاصة لإنجازها.

107 قضايا اعتداء على المال العام في 34 جهة حكومية

أسامة أبوالسعود

أعلن وزير العدل المستشار ناصر السميط عن إطلاق المرحلة الثانية من برنامج تدريب الكوادر القانونية في الجهات الحكومية، والذي ينظم بالتعاون مع معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، بهدف تعزيز قدرات الموظفين القانونيين في الكشف والتحقيق بقضايا الاعتداء على المال العام.

وكشفت الإحصائيات الرسمية أن الفترة من بداية عام 2025 حتى نهاية يونيو شهدت تسجيل 107 قضايا اعتداء على المال العام، شملت 34 جهة حكومية تعرضت لاعتداءات أو شبهات تتعلق بالمال العام. وتتضمن هذه المرحلة تقديم محاضرات وورش عمل متخصصة يلقيها أعضاء من السلطة القضائية وخبراء من الجهات الرقابية والمالية، بهدف توحيد منهجية العمل وتعزيز قدرة الجهات الحكومية على رصد أي تجاوزات في وقت مبكر. وذكر أن من أهداف البرنامج رفع كفاءة الكوادر القانونية في اكتشاف ومعالجة اعتداءات المال العام، وتوحيد الإجراءات القانونية والتحقيقية داخل الجهات الحكومية وفق أفضل المعايير القضائية، وتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والسلطة القضائية والجهات الرقابية، بالإضافة إلى دعم الجهود الوطنية في تحصين المال العام ومنع أي ممارسات تمسه، وتمكين الجهات الحكومية من تطوير آليات الحوكمة والشفافية والوقاية من المخالفات.

سموه استقبل الرئيس التنفيذي لمستشفى غوستاف روسي وهنّأ ملك المغرب ورئيس لاتفيا بذكرى الاستقلال

رئيس الوزراء: استقدام مراكز صحية عالمية لتقديم أحدث البروتوكولات العلاجية

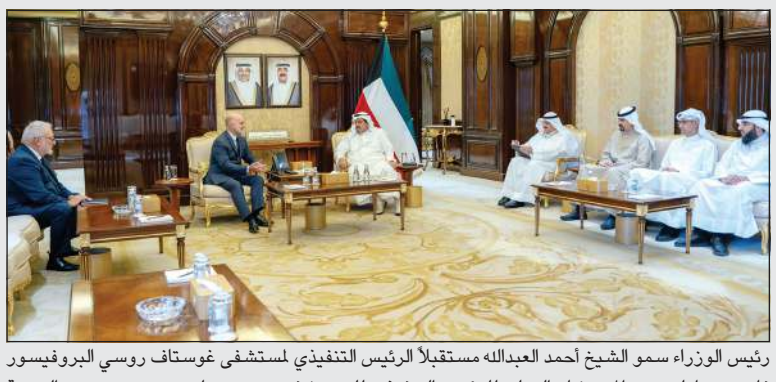
رئيس الوزراء سمو الشيخ أحمد العبدالله مستقبلاً الرئيس التنفيذي لمستشفى غوستاف روسي البروفيسور فابريس بارليسي والمستشار الدولي للرئيس التنفيذي للمستشفى ريمي تيوليت بحضور وزير الصحة د. أحمد العوضي والمدير العام لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ د. مشعل الجابر والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار الشيخ سعود سالم العبدالعزيز

كونا: استقبل سمو الشيخ أحمد العبدالله رئيس مجلس الوزراء في قصر بيان الرئيس التنفيذي لمستشفى غوستاف روسي البروفيسور فابريس بارليسي والمستشار الدولي للرئيس التنفيذي للمستشفى ريمي تيوليت بمناسبة زيارتهما للبلاد، وذلك بحضور وزير الصحة د.أحمد العوضي.

وأكد سمو رئيس مجلس الوزراء الحرص على تعزيز الشراكة مع مستشفى غوستاف روسي واستقدام مراكز صحية عالمية رائدة لتقديم أحدث البروتوكولات التشخيصية والعلاجية لخدمة المرضى ورفع جودة خدمات الرعاية الصحية في البلاد.

حضر المقابلة المدير العام لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ د.مشعل الجابر، والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار الشيخ سعود سالم العبدالعزيز.

من جانب آخر، بعث سمو الشيخ أحمد العبدالله رئيس مجلس الوزراء ببرقية تهنئة إلى الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية الشقيقة بمناسبة الذكرى السبعين لعيد استقلال بلاده.

هذا، وبعث سمو الشيخ أحمد العبدالله رئيس مجلس الوزراء ببرقية تهنئة إلى الرئيس إدغارز رينكيفيتش رئيس جمهورية لاتفيا الصديقة بمناسبة ذكرى استقلال بلاده.

تنظيم وسائل الدفع الإلكتروني وفق ضوابط البنك المركزي

العجيل: إطار قانوني لتنظيم التعاملات الإلكترونية وضبط الإعلانات والأنشطة الترويجية الرقمية

حماية المستهلك والإفصاح عن بيانات المتجر والأسعار وسياسات الإرجاع والاستبدال وفواتير إلكترونية معتمدة

ضوابط حديثة للإعلانات والمؤثرين وحماية أقوى لبيانات المستهلكين.. وحلّ النزاعات الرقمية بسرعة وشفافية

أعلنت وزارة التجارة والصناعة أن مجلس الوزراء أقرّ اليوم الثلاثاء، مشروع قانون تنظيم التجارة الرقمية، تمهيدا لرفعه إلى صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد للتصديق عليه.

ويأتي هذا القانون في إطار حرص الدولة على تطوير منظومتها التشريعية بما يواكب التحولات الاقتصادية العالمية، ويعزز الثقة في البيئة الرقمية، ويدعم مسار التحول نحو اقتصاد متقدم مبني على المعرفة.

وفي هذا السياق، أكد وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل أن مشروع القانون يشكل محطة مفصلية في تطوير بنية الاقتصاد الرقمي، موضحا أن أحكامه «توازن بين حماية حقوق المستهلك وتمكين التاجر من ممارسة نشاطه ضمن ضوابط واضحة ومرنة، بما يواكب التطور المتسارع للتقنيات الحديثة».

وأوضح العجيل أن القانون يوفر إطارا قانونيا شاملا لتنظيم التعاملات الإلكترونية، وضبط الإعلانات والأنشطة الترويجية الرقمية، وحماية البيانات الشخصية، إلى جانب تعزيز الشفافية والالتزام المهني في السوق الرقمية، مؤكدا أن «صدور هذا القانون يعكس التزام الدولة بتهيئة بيئة أعمال رقمية حديثة وجاذبة للاستثمار».

ويتضمن القانون إطارا متكاملا لتنظيم النشاط الرقمي من خلال تنظيم وسائل الدفع الإلكتروني وفق ضوابط بنك الكويت المركزي، والسماح باستخدام تقنيات «البلوك تشين» والعقود الذكية بما يعزز موثوقية المعاملات ويحفظ حقوق جميع الأطراف.

كما ينص القانون على ضوابط شاملة لحماية المستهلك، تشمل الإفصاح عن بيانات المتجر والأسعار وسياسات الإرجاع والاستبدال ومدد التراجع عن الشراء، إضافة إلى ضمان فواتير إلكترونية معتمدة ومعايير واضحة للشفافية.

ويعالج القانون تنظيم الإعلانات الرقمية وأنشطة المؤثرين من خلال اشتراط ربط الإعلانات ببيانات التاجر، وتوثيق وحفظ عقود التعاون لمدة لا تقل عن خمس سنوات، وضمان سداد المستحقات عبر وسائل دفع نظامية وفق تعليمات البنك المركزي، بما يعزز الانضباط والشفافية في المحتوى الترويجي.

كما يعتمد القانون منظومة إلكترونية متكاملة لمعالجة الخلافات الرقمية عبر منصة موحدة لاستقبال الشكاوى ومتابعتها رقميا، والفصل فيها من خلال لجان متخصصة ضمن مدد محددة، مع تنفيذ القرارات إلكترونيا دون الحاجة للمعاملات الورقية، بما يوفر للمستهلك والتاجر مستويات أعلى من السرعة والشفافية والردع معا في تسوية النزاعات.

واختتم العجيل تصريحه بالتأكيد على أن الوزارة ستعمل، بالتنسيق مع الجهات المعنية، على تنفيذ هذا القانون وضمان انتقال منظم للسوق الرقمية، مشيرا إلى أن التشريع الجديد «يدعم توجه الدولة نحو ترسيخ مكانة الكويت في الاقتصاد الرقمي العالمي، وتعزيز قدرتها التنافسية، وخلق بيئة أعمال رقمية أكثر تقدما وشفافية».